

## الدورة السابعة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي

2 - 3 مايو 2018 أنقرة- تركيا

### دورة حول

"أنشطة اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي المنجزة"

### تقرير مرحلي لمشروع

"تطوير قاعدة بيانات صناعة التمويل الإسلامي"

لصالح الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"

#### 1. الخلفية

هناك حاجة لقواعد بيانات التمويل الإسلامي المفتوحة والمتسقة والقابلة للمقارنة بين البلدان لدعم تقييم السياسات المحسنة وتصميم وتشجيع أبحاث ذات جودة في مجال التمويل الإسلامي. وقواعد البيانات المتاحة في الوقت الراهن مقيدة بالمحدودية في التغطية والاتساق والثغرات في السلاسل الزمنية. بالإضافة إلى ذلك، ليس هناك إحصاءات متوفرة كجزء من قواعد البيانات الدولية الموحدة مثل الإحصاءات المالية الدولية (IFS) التابعة لصندوق النقد الدولي (IMF).

ضمت اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي، التي بدأت مزاولة مهامها في 2011، والتي يسهر سيسرك على أمانتها، الصيرفة الإسلامية والإحصاءات المالية (IBFStat) في وثيقة رؤيتها الاستراتيجية لعام 2020. وتماشيا مع هذا الهدف الاستراتيجي، اتبع مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك) نهجا فعالا من خلال تنظيم اجتماعات والانخراط مع أصحاب المصلحة الرئيسيين الذين يشكلون معالم قطاع الخدمات المالية الإسلامية.

ويعمل حاليا سيسرك على تنفيذ مشروع لتطوير قاعدة بيانات خاصة بصناعة التمويل الإسلامي للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وقد تم تطوير مشروع قاعدة بيانات منظمة التعاون الإسلامي لصناعة التمويل الإسلامي لتحديد القضايا والتحديات المطروحة أمام عملية تطوير قاعدة بيانات دقيقة وشاملة ومفصلة وموحدة لصناعة التمويل الإسلامي تشمل القطاع المصرفي وأسواق رأس المال والتأمين وقطاع المؤسسات المالية غير المصرفية في البلدان الأعضاء في المنظمة.

ويهدف المشروع إلى رفع مستوى الوعي في أوساط صناع القرار من حيث فتح بياناتهم الوطنية الخاصة بصناعة التمويل الإسلامي بهدف تبني البيانات الإحصائية الخاصة بالدول الإسلامية. كما أن نشر بيانات قطاع التمويل الإسلامي من خلال قاعدة بيانات مالية موثوقة ومتسقة فضلا عن توفر المؤشرات حول هذه الصناعة من العوامل المساهمة في إنجاز الدراسات البحثية لتوفير المزيد من الأنظمة السليمة ماليا في منطقة منظمة التعاون الإسلامي.

وفي هذا الصدد، سوف تستفيد جميع الجهات المعنية بإحصاءات صناعة التمويل الإسلامي من بيانات ذات جودة جيدة. ويعتبر المشروع عموما وسيلة للرفع من مستوى القدرات الإحصائية المتعلقة بصناعة التمويل الإسلامي في منطقة المنظمة من خلال إدراج مؤشرات ومنهجية موحدة للتمويل الإسلامي.

## 2. الهدف

تسهيل عملية تطوير قاعدة بيانات ذات هيكل موحد خاصة بصناعة التمويل الإسلامي تغطي الخدمات المصرفية وأسواق رأس المال والتأمين (تكافل) وقطاعات المؤسسات المالية غير المصرفية في دول منظمة التعاون الإسلامي.

## 3. الغرض من المشروع

الغرض هو تقييم الوضع الحالي لإحصاءات الصناعة المالية الإسلامية من خلال دراسة الاتجاهات والممارسات المعاصرة في دول منظمة التعاون الإسلامي وقواعد البيانات القائمة، وكذلك تحديد مجموعة أولية من المؤشرات ذات الأولوية في إطار الصناعة المالية الإسلامية وذلك بناء على قدرات واحتياجات البلدان الأعضاء في المنظمة.

## 4. الأنشطة المنجزة

### 1.4 وثيقة المشروع

بما أن الهدف المعلن في وقت سابق يتمثل في تطوير نموذج لمتغيرات معيارية مع منهجياتها الخاصة التي سيتم استخدامها في عدة جوانب من الخدمات المصرفية الإسلامية وأسواق رأس المال والتقنوات المالية غير المصرفية وأنشطة التكافل، فإنه من الفطنة والحصافة إجراء تحليل شامل مسبق لدراسة النطاق يتضمن خطة تنفيذ وتعاون متعددة السنوات من قبل الخبراء البارزين الذين يتمتعون بخبرة كبيرة في هذا المجال.

ولتطوير وسائل التعاون في هذا المجال، ولتلقى التعليقات والمشورة من أصحاب المصلحة المعنيين بغرض إعداد إطار مفاهيمي في بعنوان "وثيقة المشروع" لتطوير قاعدة بيانات خاصة بصناعة التمويل الإسلامي تقوم على أساس الدروس المستخلصة من المشاريع التي تم الشروع فيها من قبل من جانب أصحاب المصلحة الآخرين، تم تنظيم اجتماع لأصحاب المصلحة بتاريخ 9 أكتوبر 2016 على هامش الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية لمناقشة جدوى ومنهجية المشروع وذلك بالأخذ بعين الاعتبار المحاولات السابقة كذلك.

بالإضافة إلى ذلك، تم تنظيم اجتماع تشاوري آخر للحصول على مدخلات ممثلي المكاتب الإحصائية الوطنية والمصارف المركزية والسلطات النقدية وسلطات سوق رأس المال والسلطات الرقابية على التأمين في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمنظمات الدولية ذات الصلة، وذلك بشأن تصميم المشروع وتحديد نطاقه وخطته فضلاً عن السبل الممكنة للمضي قدماً.

وبعد تلقي مدخلات وتعليقات المشاركين في الاجتماع التشاوري، قام الخبير الاستشاري والخبراء الآخرون بمراجعة وثيقة المشروع حول مؤشرات ومنهجية قاعدة بيانات صناعة التمويل الإسلامي ووضع اللمسات الأخيرة عليها.

### 2.4 اجتماع تشاوري حول 'تطوير قاعدة بيانات خاصة بصناعة التمويل الإسلامي للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي'

عقد الاجتماع التشاوري حول تطوير قاعدة بيانات خاصة بصناعة التمويل الإسلامي للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بتاريخ 24 سبتمبر 2017 في مدينة موغلا، جمهورية تركيا.

وحضر هذا الاجتماع 30 مندوبا من 15 مؤسسة وطنية من 10 دول أعضاء في المنظمة، وهي: بنغلاديش واندونيسيا وإيران والأردن والكويت وباكستان وقطر والمملكة العربية السعودية وتركيا والإمارات العربية المتحدة. كما شارك في الاجتماع كذلك ممثلون عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (CIBAFI) ومجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) والسوق المالية الإسلامية الدولية (IIFM) والمعهد الإسلامي للبحث والتدريب (IRTI) التابع لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية وشعبة منظمة الأمم المتحدة الإحصائية (UNSD) ومركز البنك الدولي العالمي لتنمية التمويل الإسلامي. وترد في الملحق 1 قائمة المشاركين الذين حضروا الاجتماع.

وتمثلت الأهداف الرئيسية لهذا الاجتماع في إطلاع المكاتب الإحصائية الوطنية والسلطات التنظيمية والرقابية المالية في البلدان الأعضاء في المنظمة على مشروع سيرك بشأن تطوير قاعدة بيانات صناعة التمويل الإسلامي، وفي نهاية المطاف تسجيل تعليقات وملاحظات ممثلي أصحاب المصلحة.

ناقش المشاركون في الاجتماع التشاوري خارطة الطريق الاستراتيجية المقترحة والإطار المفاهيمي لبناء قاعدة بيانات منظمة التعاون الإسلامي الخاصة بصناعة التمويل الإسلامي من قبل سيرك من خلال مجموعة من الأسئلة التي تم تصميمها لتعزيز المداولات، كما تبادل المشاركون وجهات النظر بخصوص مسودة وثيقة استنتاجات الاجتماع للنظر فيها من قبل أصحاب المصلحة المعنيين وأعضاء اللجنة الإحصائية للمنظمة في دورتها السابعة.

وفي نهاية المداولات، اتفقت الجهات المشاركة في الاجتماع التشاوري على التوصيات والخلاصات التالية:

1. إذ تعبر عن صادق شكرها لسيرك على حسن الضيافة، ولبنغلاديش وإيران والأردن والكويت وتركيا والإمارات العربية المتحدة والمجلس العام للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية والمعهد الإسلامي للبحث والتدريب وشعبة منظمة الأمم المتحدة الإحصائية والبنك الدولي على العروض التنويرية التي قدموها، عبرت عن حماسها لتعزيز التفاعل في مجال إحصاءات التمويل الإسلامي.
2. إذ تأخذ بعين الاعتبار اختصاصات سيرك كجهاز مسؤول عن الأنشطة المتعلقة بالإحصاءات وتنسيقها ضمن البنية المؤسسية لمنظمة التعاون الإسلامي، رحبت بإبداء سيرك لاستعداده لاستضافة قاعدة بيانات منظمة التعاون الإسلامي الخاصة بصناعة التمويل الإسلامي على المستوى القطري ورغبته في العمل جنبا إلى جنب مع جميع أصحاب المصلحة على المستويين الوطني والدولي.
3. إذ تؤكد على الحاجة الماسة لإحصاءات التمويل الإسلامي، قدرت الجهود التي يبذلها سيرك في إطار إعداد مسودة وثيقة المشروع المتعلق بتطوير قاعدة بيانات صناعة التمويل الإسلامي التي سيتم إرسالها إلى المشاركين للحصول فيما بعد على تعليقاتهم وملاحظاتهم النهائية قبل النشر الرسمي.
4. إذ تشيد بجهود سيرك في تصميم المسح المتعلق بمشروع قاعدة بيانات صناعة التمويل الإسلامي للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (المسح متاح على: <http://www.sesric.org/activities-announcements-detail.php?id=397>)، تدعو جميع أصحاب المصلحة على المستوى الوطني لتسهيل عملية إكمال هذا المسح حتى يتسنى لها تحديد الوكالات ذات الصلة المسؤولة في هذا المجال.

5. إذ تولي اهتماما لمسألة محدودة توفر معلومات إحصائية منتظمة وموثوقة على المستوى القطري. أكدت على أهمية الالتزام بمنهجية سليمة ونماذج موحدة متفق عليها من قبل الدول الأعضاء لجمع الخدمات المصرفية الإسلامية وإحصاءات التمويل على المستوى القطري وتصنيفها وتوزيعها. وفي هذا الصدد، طُلب من سيرك العمل على التنسيق مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة على المستوى الدولي، بما في ذلك المجلس العام للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية وصندوق النقد الدولي والمعهد الإسلامي للبحث والتدريب وشعبة منظمة الأمم المتحدة

الإحصائية والبنك الدولي لتقديم مجموعة من مؤشرات الأولويات ونماذج موحدة وذلك تماشياً مع الوثائق المنهجية والإرشادية المتاحة حالياً.

6. إذ تقر بأهمية إنشاء مجلس استشاري وفرق فنية لإدارة وتنفيذ المشروع، شجعت سيسرك على اتخاذ الخطوات اللازمة لتلقي ترشيدات تطوعية/ مجانية من أصحاب المصلحة القطريين والدوليين ذوي الصلة.

7. إذ تشير إلى أهمية ملكية هذا المشروع من قبل أصحاب المصلحة القطريين، دعت البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى تعيين (أ) نقطة (نقاط) الاتصال داخل وكالاتها التي ستكون مسؤولة عن تسهيل تدفق المعلومات والبيانات حتى نهاية أكتوبر 2017 لسيسرك.

8. إذ تأخذ بعين الاعتبار تكلفة الازدواجية في الجهود المبذولة ومحدودية الموارد المالية والبشرية، شجعت كل المنظمات الدولية ذات الصلة على مناقشة السبل الممكنة لمد جسور التعاون والتضافر لتعزيز التأزر من أجل دعم مشروع تطوير قاعدة بيانات منظمة التعاون الإسلامي الخاصة بصناعة التمويل الإسلامي.

9. إذ تأخذ بعين الاعتبار الأهمية الإستراتيجية لصناعة التمويل الإسلامي، أوصت سيسرك بالعمل على إذكاء الوعي من خلال الحرص على إدراج مسألة الخدمات المصرفية الإسلامية وإحصاءات التمويل على جدول أعمال اجتماعات منتديات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة وعن طريق إجراء أنشطة بناء القدرات والاستفادة من منصات تشارك الممارسات الفضلى/ الدراية في ميادين المعرفة الإحصائية وإحصاءات صناعة التمويل الإسلامي.

### 3.4. مسح حول مشروع "تطوير قاعدة بيانات صناعة التمويل الإسلامي للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"

#### 1.3.4 الخلفية

في إطار مشروع تطوير قاعدة بيانات منظمة التعاون الإسلامي لصناعة التمويل الإسلامي، صمم سيسرك مسحا لتشخيص الوضع الراهن للبلدان الأعضاء في مجال ممارسات جمع بيانات التمويل الإسلامي وتصنيفها ونشرها والتحديات المطروحة أمامها واحتياجاتها من حيث إحصاءات هذا التمويل وعممه على مكاتب الإحصاء الوطنية، والمصارف المركزية والسلطات النقدية في دول المنظمة. وهناك تشجيع لهذه السلطات الوطنية على تقديم ردودها على المسح بالتشاور مع السلطات التنظيمية والرقابية الأخرى المسؤولة عن إحصاءات التمويل الإسلامي في البلد.

ويتألف المسح من أربعة أجزاء:

الجزء الأول المعنون "مقدمة" يطلب من أصحاب الردود تقديم معلومات عامة حول مؤسستهم والقسم المسؤول عن بيانات التمويل الإسلامي ونقاط الاتصال الموجبة على المسح.

في الجزء 1، "تشخيص وضع البلد"، يتألف المسح من 20 سؤالاً لتحديد الوكالات المسؤولة عن جمع البيانات وتصنيفها ونشرها في القطاعات التالية من قطاعات صناعة التمويل الإسلامي؛

- الخدمات المصرفية الإسلامية
- أسواق رأس المال الإسلامية
- قطاع إدارة الأصول الإسلامية
- تكافل (قطاع التأمين الإسلامي)
- مؤسسات التمويل الإسلامية غير المصرفية.

بالإضافة إلى ذلك، يطلب أيضا من الجهات المستجيبة تحديد الحجم الكلي للقطاعات وحجم كل قطاع، وهيكل صناعة التمويل الإسلامي، وقضايا التحوط الكلي والمسائل التنظيمية، وذلك لإعطاء صورة عامة عن البلد فيما يتعلق بنظام التمويل الإسلامي.

وفي الجزء 2 الذي يحمل عنوان "جمع البيانات وتصنيفها وممارسات الكشف في دول منظمة التعاون الإسلامي"، يُطلب من المشاركين في المسح تقديم معلومات مفصلة عن كل قطاع مالي بخصوص الأطر المنفصلة لشركات التمويل الإسلامي في النظام المالي الراهن، ومدى صلة وصيغة جمع البيانات وتصنيفها ونشرها في القطاع.

الجزء 3 بعنوان "تقييم الاحتياجات لبناء القدرات حول الخدمات المصرفية الإسلامية والإحصاءات المالية" يطلب من المستجيبين تحديد القدرات والاحتياجات العامة لمؤسساتهم في مجال إحصاءات التمويل الإسلامي، بالإضافة إلى المنظمات الإقليمية/الدولية التي يتعاونون معها في الوقت الراهن أو يتلقون استشارات منها فيما يتعلق بإحصاءات التمويل الإسلامي المتعلقة بكل قطاع من القطاعات المالية.

يقدم فريق المشروع في سيرك أصدق عبارات الشكر والتقدير لمكاتب الإحصاء الوطنية والمصارف المركزية والسلطات النقدية وسلطات سوق رأس المال وغيرها من الهيئات التنظيمية والرقابية المالية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على مساهماتهم القيمة المتمثلة في مشاركة معلوماتهم حول ممارسات إنتاج البيانات المالية الإسلامية من خلال المسح الخاص بمشروع "تطوير قاعدة بيانات منظمة التعاون الإسلامي لصناعة التمويل الإسلامي".

#### 2.3.4 حالة إنجاز المسح

حتى تاريخ 06 أبريل 2018، ردت على الاستبيان 42 سلطة وطنية من البلدان الـ 29 التالية: البحرين، بنغلاديش، بروناي، تشاد، كوت ديفوار، مصر، الغابون، غينيا، الأردن، إندونيسيا، إيران، العراق، الكويت، قرغيزستان، لبنان، ماليزيا، جزر المالديف، موريتانيا، المغرب، نيجيريا، عمان، باكستان، فلسطين، قطر، السعودية، السنغال، سورينام، تركيا، الإمارات العربية المتحدة.

الفئات المستجيبة الرئيسية هي المصارف المركزية والسلطات النقدية بعدد إجمالي بلغ 18 جهة مستجيبة. ومن حيث عدد الردود، تلت مجموعة مكاتب الإحصاء الوطنية المجموعتين السالفتين الذكر بعدد إجمالي بلغ 13 مؤسسة، والمؤسسات الـ 6 المتبقية تمثل سلطات سوق رأس المال و 3 وزارات مختصة وسلطة مصرفية تنظيمية ورقابة واحدة وبورصة واحدة، وهي المؤسسات المسؤولة عن بيانات التمويل الإسلامي ذات الصلة بقطاعات محددة.

وبالنسبة لروابط الاتصالات التي أقامها سيرك مع السلطات الوطنية، تم إخطار سيرك من قبل مكتب الإحصاءات الأوغندي (UBOS) بأن مسألة التمويل الإسلامي قد تم اقتراحها حديثا في أوغندا، وبالتالي فإنه لا تتوفر معلومات حول هذه المسألة. من ناحية أخرى، تحتاج بعض الدول الأعضاء (وتحديدا أذربيجان وكازاخستان) إلى مزيد من الوقت لإرسال المسح كاملا. ولهذا السبب، يقتصر تحليل نتائج المسح على المعلومات الواردة من 41 مؤسسة من 28 دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، التي وصل عدد الردود المكتملة منها إلى 18 رداً، وهو رقم قد لا يعتبر كافيا للتمثيل الإحصائي بالنسبة لدول المنظمة كمجموعة.

## 3.3.4 تحليل المسح

### 1.3.3.4 تشخيص وضع البلد

يستفسر الجزء 1 من المسح بشأن الممارسات الحالية للدول والوكالات المسؤولة عن جمع بيانات التمويل الإسلامي وتصنيفها ونشرها لكل قطاع من القطاعات، أي الخدمات المصرفية الإسلامية وأسواق رأس المال والتأمين (تكافل) والمؤسسات المالية غير المصرفية، والتحديات القائمة والعوامل المعيقة لعملية جمع بيانات حول الخدمات المصرفية الإسلامية والإحصاءات المالية وتصنيفها ونشرها. كما استفسرت الدول عن آرائها بخصوص أهمية وضرة تطوير قاعدة بيانات مجمعة خاصة بصناعة التمويل الإسلامي على المستوى القطري. وكانت الأسئلة المتعلقة بحجم إجمالي أصول القطاع المالي وكذلك إجمالي حجم قطاع التمويل الإسلامي وأصول قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية والنسبة الخاصة إلى إجمالي الناتج المحلي والتوزيع النسبي لأصول القطاع المالي بين القطاعات كلها تصب في إطار الأسئلة المتعلقة بالأرقام المالية للبلد. كما تم طرح المزيد من القضايا التنظيمية والهيكلية المتعلقة بجميع قطاعات التمويل الإسلامي. وأخيراً، استفسرت الجهات المستجيبة للمسح أيضاً بخصوص الأهمية الشاملة للتمويل الإسلامي مقارنة بالتمويل التقليدي والتطورات الأخيرة التي حصلت في بلدانها من حيث صناعة التمويل الإسلامي خلال السنوات الـ 5 الماضية. يمكن الاطلاع على الهيكل الكامل للجزء 1 وباقي أجزاء المسح من خلال الملحق.

### الجدول 1.3 الوضع الراهن لعملية جمع البيانات وتصنيفها ونشرها في الدول الأعضاء

# لا	# نعم	
5	23	دول المنظمة التي تعمل على جمع بيانات حول إحصاءات الخدمات المصرفية والمالية الإسلامية وتصنيفها ونشرها

كما هو مبين في الجدول 1.3، أشارت 23 دولة من أصل الدول الـ 29 الموجبة على المسح أنها جمعت بيانات خاصة بالتمويل الإسلامي وتصنيفها ونشرها. وهذه البلدان هي البحرين وبنغلاديش وبروناي وكوت ديفوار والأردن وإندونيسيا وإيران والعراق والأردن والكويت وقرغيزستان ولبنان وماليزيا وموريتانيا ونيجيريا وعمان وباكستان وفلسطين وقطر والمملكة العربية السعودية والسنغال وتركيا والإمارات العربية المتحدة. فيما أشارت 5 دول، وهي تشاد ومصر والغابون وغينيا وجزر المالديف والمغرب، أنها لا تنتج مثل هذه البيانات أساساً، ولم ترد سورينام على هذا السؤال والأسئلة الفرعية وأشارت إلى أنه لا وجود لمؤسسة معنية بالتمويل الإسلامي في البلد.

وبالنسبة للأجوبة على السؤال "هل يعمل بلدكم على جمع أية بيانات حول إحصاءات الخدمات المصرفية والمالية الإسلامية وتصنيفها ونشرها؟"، أشارت جميع البلدان الموجبة، باستثناء العراق وتركيا، إلى أن الجهاز الرئيسي المعني بجمع البيانات المتعلقة بالخدمات المصرفية الإسلامية وتصنيفها ونشرها هو البنك المركزي أو السلطة النقدية في البلد. وأشارت لبنان إلى أن البنك المركزي لا يعمل على نشر البيانات. وحسب ردّ إندونيسيا، فإن التصنيف والنشر مسؤولية تتولاها السلطة التنظيمية والرقابية. ومن جهة أخرى، يعتبر كلا من بنغلاديش بنك وبنك إندونيسيا مسؤولين على جمع البيانات فقط وليس التصنيف والنشر. وعلى العكس من ذلك، تعد كذلك مكاتب الإحصاء الوطنية في كل من بنغلاديش والعراق والأردن وفلسطين مسؤولة عن إجمالي عملية إنتاج البيانات. كما أن وزارة المالية والتخطيط الإقارية ووزارة الاقتصاد والمالية السنغالية بدورهما مسؤولتين عن عملية إنتاج البيانات المتعلقة بالخدمات المصرفية الإسلامية. وعلى الجانب الآخر، يلعب القطاع الخاص كذلك دوراً في جمع البيانات المتعلقة بالخدمات المصرفية الإسلامية خاصة في الكويت

الجدول 2.3. الوكالات المسؤولة عن جمع البيانات المتعلقة بالخدمات المصرفية الإسلامية وتصنيفها/ معالجتها ونشرها

القطاع الخاص	وزارة الاقتصاد والمالية	سلطة تنظيمية ورقابية	مكتب الإحصاء الوطني	البنك المركزي والسلطة النقدية	
1	2	1	3	21	الجمع
1	2	2	4	21	التصنيف
1	2	2	4	20	النشر

\* قد لا يضاف المجموع إلى إجمالي عدد البلدان التي ردت على المسح طالما تشارك في عملية جمع/ نشر أو معالجة البيانات أكثر من مؤسسة واحدة.

وحسب ردود الفعل الواردة من المستجيبين، فإن الوكالة الرئيسية المعنية بجمع البيانات حول سوق رأس المال الإسلامي وتصنيفها/ معالجتها ونشرها هي في الغالب السلطات النقدية المركزية بعدد إجمالي بلغ 8 وكالات. وهذا العدد يشمل بورصة واحدة وهي سوق مسقط للأوراق المالية لدولة عمان. وبعد السلطات النقدية المركزية، أجابت 5 مصارف مركزية وسلطات نقدية بدورها أنها تعمل على جمع وتصنيف ونشر البيانات الخاصة بهذا القطاع. وأشارت كل من سلطة الخدمات المالية الأندونيسية ودائرة الإحصاءات العامة الأردنية أن لهما دورا تلعبانه كذلك في إحصاءات أسواق رأس المال. وعلى نفس منوال الخدمات المصرفية الإسلامية، أجابت كل من وزارة المالية والتخطيط الإفوارية ووزارة الاقتصاد والمالية السنغالية أنهما تتعاملان مع إحصاءات أسواق رأس المال الإسلامي جنبا إلى جنب مع البنك المركزي لدول غرب أفريقيا والاتحاد النقدي لغرب أفريقيا.

الجدول 3.3. الوكالات المسؤولة عن جمع البيانات المتعلقة بأسواق رأس المال الإسلامية وتصنيفها/ معالجتها ونشرها

أخرى	وزارة الاقتصاد والمالية	مكتب الإحصاء الوطني	سلطة تنظيمية ورقابية	البنك المركزي والسلطة النقدية	السلطة النقدية المركزية أو البورصة	
1	2	1	1	5	8	الجمع
1	2	1	1	5	7	التصنيف
1	2	-	1	5	7	النشر

\* قد لا يضاف المجموع إلى إجمالي عدد البلدان التي ردت على المسح طالما تشارك في عملية جمع/ نشر أو معالجة البيانات أكثر من مؤسسة واحدة.

وفيما يتعلق بجمع البيانات الخاصة بإدارة الأصول الإسلامية وتصنيفها ونشرها، فقد أشارت غالبية البلدان التي ردت بشكل إيجابي على المسح إلى أن الجهة المسؤولة في البلد هي سلطة أسواق رأس المال. وبالنسبة للممارسة ذات الصلة في قطاع تكافل، تتوفر بنغلاديش وإيران ولبنان وتركيا والإمارات العربية المتحدة على سلطات رقابية للتأمين تسهر على جمع البيانات وتصنيفها ونشرها، بينما تضطلع الإدارات أو المديرات من الوزارات ذات الصلة في كل من الأردن والكويت والسنغال بمهمة العمل على بيانات التأمين الإسلامي. وأشار مكتب الإحصاء الوطني الأردني والفلسطيني أنهما يتعاملان مع البيانات المتعلقة بقطاع تكافل. وفيما يخص مؤسسات التمويل الإسلامية غير المصرفية، فقد أشارت المصارف المركزية والسلطات النقدية في 9 بلدان أنها مسؤولة عن تشغيل البيانات ذات الصلة. وفي 4 بلدان، تعتبر سلطات النقد المركزية الأجهزة الحكومية المسؤولة عن البيانات ذات الصلة، بينما تسهر عليها السلطات التنظيمية والرقابية المالية في بنغلاديش وإندونيسيا، وفي السنغال تضطلع بالمهمة الوزارة ذات الصلة، وفي الأردن المسؤولة على عاتق مكتب الإحصاء الوطني..

وقدم المستجيبون ملاحظاتهم حول الأسئلة المتعلقة بالتحديات و/ أو العوامل المعيقة التي يتم مواجهتها أثناء جمع بيانات الخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي عبر تقييم كل من البنود المدرجة من خلال أسئلة مقياس ليكرت. وركزت معظم الإجابات بـ "مهم جداً" و "مهم" على العناصر التالية:

- نقص في المعرفة المنهجية للموارد البشرية من حيث الإطار الإحصائي للتمويل الإسلامي (من حيث الجودة)
- نقص في المعرفة المنهجية للموارد البشرية من حيث الإطار الإحصائي للتمويل الإسلامي (من حيث الجودة)
- نقص في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات أو عدم ملاءمتها

أعربت غالبية الدول المستجيبة عن الحاجة لتطوير قاعدة بيانات مجمعة على المستوى القطري لقطاع التمويل الإسلامي بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. واتفق 35 بلداً عضواً على الحاجة إلى تطوير قاعدة بيانات من هذا القبيل من خلال تقديم الأسباب الكامنة وراء ذلك، بينما أجابت 5 بلدان بعدم وجود حاجة إلى ذلك. ويوفر الجدول التالي قائمة بالإجابات لتوضيح الأساس المنطقي وراء ذلك:

الجدول 4.3. أسباب الدول المستجيبة الكامنة وراء الحاجة لتطوير قاعدة بيانات مجمعة على المستوى القطري لقطاع التمويل الإسلامي بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

البلد	ردود الفعل
البحرين (البنك المركزي)	ستوفر مقاييس وبيانات موحدة
بنغلادش (البنك المركزي)	من شأن قاعدة البيانات مساعدتنا في زيادة بيانات الخدمات المصرفية الإسلامية على المستوى الوطني.
بنغلاديش (السلطة النقدية المركزية)	ستساعد على تشجيع التمويل الإسلامي
بروناي (السلطة النقدية)	القيام بمقارنات ووضع معيار مقابل أعضاء منظمة التعاون الإسلامي ذات الأداء الأعلى

تشاد (المكتب الوطني للإحصاء)	إن تجميع البيانات على المستوى القطري لقطاع التمويل الإسلامي بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي سيمكن من قياس مساهمته وفعاليتها في تمويل التنمية إلى جانب التمويل التقليدي.
إندونيسيا (المكتب الوطني للإحصاء)	يمكن مقارنة قاعدة البيانات المالية الإسلامية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ويمكنها أيضًا إظهار دور الخدمات المالية الإسلامية لدول المنظمة في الاقتصاد العالمي.
إيران (البنك المركزي)	تقدم بعض المعرفة حول قسم التمويل الإسلامي في الدول وهو أمر ذو قيمة بالنسبة لدراسات التمويل الإسلامي
إيران (السلطة النقدية المركزية)	نعتقد أن قاعدة بيانات مجمعة للتمويل الإسلامي على المستوى القطري قد تنسق بين فئات مختلفة من البيانات التي قد تؤدي إلى مصدر بيانات شامل على المستوى الوطني والذي بدوره يتفادى البيانات المضللة المنشورة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.
الأردن (الوحدة الإحصائية)	نعم، هناك حاجة لتجميع هذه البيانات في شكل قاعدة بيانات لمعرفة مدى تطور التمويل الإسلامي في الدول الأعضاء وإذا كانت هناك أي فرص استثمارية في هذا الأخير بالإضافة إلى الحاجة إلى تقديم معلومات تاريخية لأغراض بحوث علمية
لبنان (البنك المركزي)	إن تطوير قاعدة بيانات مجمعة على المستوى القطري لقطاع التمويل الإسلامي بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي عملية مهمة عندما يتعلق الأمر بجهود القياس والمواءمة.
ماليزيا (البنك المركزي)	التمويل الإسلامي آخذ في النمو وهو في سبيله ليصبح أكثر أهمية من الناحية النظامية
ماليزيا (السلطة النقدية المركزية)	تعد قاعدة البيانات المجمعة على المستوى القطري مفيدة لقياس مدى تطور التمويل الإسلامي
جزر المالديف (السلطة النقدية)	ستكون مفيدة جدا كقياس للمقارنة بين البلدان
موريتانيا (البنك المركزي)	وصول أكثر فاعلية للمعلومات
المغرب (المكتب الوطني للإحصاءات)	إن لدى تطوير قاعدة بيانات حول قطاع التمويل الإسلامي أهمية كبيرة ومن شأنها أن تساعد في إحاطة صانعي القرار ومتابعة هذا القطاع في الوقت المناسب والتدخل إذا كانت هناك حاجة لذلك.
نيجيريا (المكتب الوطني للإحصاءات)	المقارنة والتقييم والرصد

تعد قاعدة البيانات هذه ضرورية لتحليل ديناميكيات معينة خاصة بقطاع التمويل الإسلامي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والتي من شأنها أن تساعد أيضًا في إجراء تحليل مقارن.	باكستان (البنك المركزي والسلطة النقدية المركزية)
من شأنها المساعدة على تحليل قابلية المقارنة بين القطاعات المالية الإسلامية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.	تركيا
إمكانات نمو القطاع المالي الإسلامي في دول منظمة التعاون الإسلامي وأهميته المتزايدة في النظام المالي العالمي	الإمارات العربية المتحدة (البنك المركزي)
النمو السريع لقطاع التمويل الإسلامي في دول منظمة التعاون الإسلامي وأهميته المتزايدة في النظام المالي العالمي	الإمارات العربية المتحدة (المكتب الوطني للإحصاءات)

أعطى معظم المستجيبين أهمية عالية لجمع البيانات وتصنيفها ونشرها على المستوى القطري لكل قطاع فرعي للتمويل الإسلامي. وبين الجدول 5.3 أدناه أن إنتاج البيانات المالية الإسلامية هو أمر ضروري وحتى بالنسبة للبلدان ليس فقط فيما يخص قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية ولكن أيضًا للقطاعات الأخرى.

الجدول 5.3 مستوى الأهمية الممنوحة لجمع بيانات المؤسسات المالية الإسلامية وتصنيفها ونشرها

القطاع	# مهم جدا	# مهم	# ليس مهم ولا غير مهم	# غير مهم	# ليس مهما على الإطلاق
الخدمات المصرفية الإسلامية	28	7	1	1	1
أسواق رأس المال الإسلامية	18	10	2	2	2
إدارة الأصول الإسلامية	17	12	1	2	1
تكاثر	20	13	0	1	1
مؤسسات التمويل الإسلامية غير المصرفية	22	9	0	3	1

كأحد الأقسام الفرعية الأخرى، طُلبت المقاييس التالية للحصول على معلومات نافذة حول الصناعة المصرفية الإسلامية على المستوى الوطني.

- حجم إجمالي أصول القطاع المالي في البلد اعتبارًا من آخر سنة متوفرة بالسعر الجاري للدولار الأمريكي.

- نسبة إجمالي أصول القطاع المالي في الناتج المحلي الإجمالي اعتباراً من آخر سنة متوفرة.
- التوزيع النسبي لأصول القطاع المالي بين القطاعات (كنسبة مئوية من إجمالي أصول القطاع المالي).
- حجم إجمالي أصول قطاع التمويل الإسلامي في البلد اعتباراً من آخر سنة متوفرة بالسعر الجاري للدولار الأمريكي.
- حجم إجمالي أصول الخدمات المصرفية الإسلامية اعتباراً من آخر سنة متوفرة بالسعر الجاري للدولار الأمريكي.

ومع ذلك، فإن الردود المقدمة على الأسئلة أعلاه لا تسمح بوجود بيانات مجمعة بسبب عدم الاتساق في السنوات والقيم خاصة عند تقديمها من قبل أكثر من مؤسسة واحدة في البلد.

ومن أجل الحصول على صورة حول جانب آخر من صناعة التمويل الإسلامي، استُفسر عن الوضع القانوني لمؤسسات التمويل الإسلامي عما إذا كان هناك قانون محدد مطبق أو أن القانون واللوائح نفسها هي التي يتم أخذها في الاعتبار بالنسبة للمؤسسات المعنية. وعليه، تختلف الإجابات وأحياناً يتم إعطاء أكثر من إجابة واحدة في بعض الدول اعتماداً على القطاعات المختلفة في صناعة التمويل الإسلامي. فمن ناحية، ردت 9 دول أعضاء بأن هناك قانوناً محددًا ينطبق فقط على مؤسسات التمويل الإسلامي. ومن ناحية أخرى، تطبق 14 دولة عضوا القانون نفسه لكل مؤسسة مالية في البلاد. ولكن في 18 دولة عضو، يتم تطبيق القانون نفسه الخاص بالمؤسسات المالية التقليدية ولكن مع وجود أنظمة مختلفة للمؤسسات المالية الإسلامية. وبالإضافة إلى ذلك، ذكرت دولتان أن هناك أوضاع قانونية أخرى لم يتم ذكرها أعلاه.

الجدول 6.3 الوضع القانوني لمؤسسات التمويل الإسلامي

عدد البلدان	البلدان	الوضع القانوني
9	بروناي، وإندونيسيا (المكتب الوطني للإحصاءات)، وإيران، والأردن، وماليزيا (البنك المركزي)، وعمان، وباكستان، والإمارات العربية المتحدة (المكتب الإحصائي الوطني)	قانون خاص يطبق على مؤسسات التمويل الإسلامي
14	بنغلاديش (السلطة النقدية المركزية)، وبروناي، وكوت ديفوار، والعراق، وقيرغيزستان، وباكستان، وفلسطين، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة (البنك المركزي)	نفس القانون والتنظيمات المطبقة على مؤسسات التمويل التقليدية سارية المفعول
18	البحرين، بنغلاديش (البنك المركزي والمكتب الإحصائي الوطني)، وبروناي، وإندونيسيا (البنك المركزي والمكتب الإحصائي الوطني)، والأردن (الوحدة الإحصائية)، ولبنان، وماليزيا (السلطة النقدية المركزية)، وجزر المالديف، والمغرب، ونيجيريا، وباكستان، وقطر، والسنغال، وتركيا، والإمارات العربية المتحدة (البنك المركزي)	نفس القانون المطبق على مؤسسات التمويل التقليدية ساري المفعول مع تنظيمات مختلفة بالنسبة لمؤسسات التمويل الإسلامي
2	الأردن والكويت	أوضاع قانونية أخرى لم يرد ذكرها أعلاه.

فيما يتعلق بالبيئة الهيكلية لقطاع التمويل الإسلامي في البلد، تم السؤال عن إجمالي عدد المنشآت المصرفية الإسلامية بنهاية عام 2015 في فئتين؛ العدد الإجمالي للبنوك الإسلامية كاملة النمو والعدد الإجمالي لنوافذ الخدمات المصرفية الإسلامية. وفي حين تتوفر 21 من أصل 29 دولة مستجيبة على 157 مصرفاً إسلامياً كاملاً في هذه الصناعة، تمتلك 14 دولة 121 نافذة للخدمات المصرفية الإسلامية في أنظمتها المالية. وعلى الرغم من وجود بنك إسلامي كامل واحد على الأقل في البلاد، إلا أن البلدان التالية لا تتوفر على نوافذ خاصة بالخدمات المصرفية الإسلامية في أنظمتها المالية: بنغلاديش، وبروناي، والعراق، والأردن، ولبنان، ونيجيريا، وقطر، والسنغال وتركيا. وعلى العكس، فإن لدى تشاد وكوت ديفوار وقيرغيزستان نافذة واحدة خاصة بالخدمات المصرفية الإسلامية على الأقل، ولكنها لا تتوفر على بنك إسلامي كامل في بنيتها المالية. وفي نهاية عام 2015، لم تكن تتوفر كل من مصر والغابون وغينيا والمغرب وسورينام على أية مؤسسات تمويل إسلامي في نظمها.

#### 2.3.3.4 تقييم الاحتياجات لبناء القدرات حول إحصاءات الخدمات المصرفية والمالية الإسلامية

أ. التعاون مع المنظمات الدولية فيما يتعلق ببناء القدرات والاستشارة  
في القسم الأخير من المسح، تم سؤال البلدان عن الاحتياجات والقدرات فيما يتعلق بالإحصاءات المصرفية والمالية الإسلامية المتعلقة بالخدمات المصرفية الإسلامية وأسواق رأس المال وإدارة الأصول وتكافل والمؤسسات المالية غير المصرفية. وخصص القسم الفرعي الأول للتعاون والتشاور مع المنظمات الإقليمية/الدولية. وقد كشفت الردود عن وجود تعاون كبير مع الشركاء الدوليين في مجال الأعمال المصرفية الإسلامية، بحيث أشارت 19 مؤسسة إلى أنها تتعاون أو تتلقى الاستشارة على

عكس الـ 15 مؤسسة المتبقية. وفي القطاعات الأخرى، أجاب ما يقرب من ثلثي المستجيبين بأنه ليس لديهم علاقة مع أصحاب المصلحة المعنيين على المستوى الدولي. وهذا يعني أن هناك حاجة إلى زيادة الوعي في الساحة الدولية حول قطاعات أسواق رأس المال الإسلامية، وإدارة الأصول، وتكافل، والمؤسسات المالية غير المصرفية.

وقد أدرجت المنظمات التالية في الردود (مرتبة أبجدياً حسب الاختصارات):

1. منظمة المحاسبة وتدقيق الحسابات لمؤسسات التمويل الإسلامي (AAOIFI)
2. اتحاد المؤسسات المالية للتنمية الوطنية في الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية (ADFIMI)
3. صندوق النقد العربي (1) (AMF)
4. لجنة التعاون التجاري والاقتصادي لمنظمة التعاون الإسلامي (COMCEC)
5. الرابطة الدولية لمشرفي التأمين (IAIS)
6. مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)
7. البنك الإسلامي للتنمية (IDB)
8. صندوق النقد الدولي (IMF)
9. أكاديمية البحوث الشرعية الدولية للتمويل الإسلامي (ISRA)
10. مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESRIC)
11. الأمم المتحدة (UN)
12. البنك الدولي (WB)

## ب. احتياجات بناء القدرات للمؤسسات المستجيبة

تشير النتائج العامة للمسح والإجابات المحددة التي قدمت بخصوص السؤال "هل بلدكم/ مؤسستكم بحاجة لبناء القدرات في قطاع التمويل الإسلامي أدناه؟" إلى وجود حاجة واضحة لتنمية قدرات المؤسسات في جمع بيانات التمويل الإسلامي وتصنيفها ونشرها في مجالات جميع قطاعات التمويل الإسلامي.

هل بلدكم/ مؤسستكم بحاجة لبناء القدرات في قطاع التمويل الإسلامي أدناه؟	إذا كان الجواب 'نعم'، في أية مواضيع؟ (يتم تجميع المواضيع المطلوبة تحت محور عام. الأرقام الموجودة بين الأقواس تظهر عدد المؤسسات المطالبة بالموضوع)
الخدمات المصرفية الإسلامية	1. برامج بناء القدرات العامة فيما يتعلق بالخدمات المصرفية والمالية الإسلامية (14) 2. المحاسبة وممارسات إدارة البيانات المتعلقة بالتمويل الإسلامي (5) 3. الممارسات التنظيمية والرقابية (4) 4. مكافئات الخدمات المصرفية الإسلامية للنظام التقليدي (3)
أسواق رأس المال الإسلامية	1. برامج بناء القدرات العامة فيما يتعلق بأسواق رأس المال الإسلامية (10) 2. مكافئات الخدمات المصرفية والمالية الإسلامية للنظام التقليدي (4) 3. المحاسبة وممارسات إدارة البيانات (1)
إدارة الأصول الإسلامية	1. برامج بناء القدرات العامة المتعلقة بإدارة الأصول الإسلامية (9) 2. مكافئات الخدمات المصرفية والمالية الإسلامية للنظام التقليدي (4) 3. المحاسبة وممارسات إدارة البيانات المتعلقة بالتمويل الإسلامي (1) 4. الممارسات التنظيمية والرقابية (1)

<p>1. برامج بناء القدرات العامة فيما يتعلق بتكافل (10)</p> <p>2. المحاسبة وممارسات إدارة البيانات المتعلقة بالتأمين الإسلامي (4)</p> <p>3. مكافئات الخدمات المصرفية والمالية الإسلامية للنظام التقليدي (3)</p> <p>4. الممارسات التنظيمية والرقابية (1)</p>	تكافل (التأمين الإسلامي)
<p>1. برامج بناء القدرات العامة فيما يتعلق بمؤسسات التمويل الإسلامية غير المصرفية (8)</p> <p>2. المحاسبة وممارسات إدارة البيانات المتعلقة بالتمويل الإسلامي (2)</p> <p>3. مكافئات الخدمات المصرفية والمالية الإسلامية للنظام التقليدي (2)</p> <p>4. الممارسات التنظيمية والرقابية (2)</p>	مؤسسات التمويل الإسلامية غير المصرفية

ج. مقدمي خدمات بناء القدرات والمواضيع ذات الصلة بين المؤسسات المستجيبة وإن كان هناك حاجة بين منتجي إحصاءات التمويل الإسلامي لتحسين إدارة البيانات في قطاع صناعة هذا الأخير، فإن بعض المؤسسات مستعدة لمشاركة ونقل معارفها وخبراتها حول المواضيع التالية:

<p>هل باستطاعة بلدكم/ مؤسستكم توفير بناء القدرات في قطاع التمويل الإسلامي أدناه؟</p> <p>إذا كان الجواب 'نعم'، في أية مواضيع؟ (يتم تجميع المواضيع المقدمّة تحت محور عام. الأرقام الموجودة بين الأقواس تظهر عدد المؤسسات التي يمكنها تقديم دورة حول الموضوع)</p>	
<p>1. برامج بناء القدرات العامة فيما يتعلق بالتمويل الإسلامي (6)</p> <p>2. مكافئات الخدمات المصرفية والمالية الإسلامية للنظام التقليدي (2)</p> <p>3. الممارسات التنظيمية والرقابية (4)</p>	الخدمات المصرفية الإسلامية
<p>1. برامج بناء القدرات العامة فيما يتعلق بأسواق رأس المال الإسلامية (4)</p> <p>2. مكافئات أسواق رأس المال الإسلامية للنظام التقليدي (1)</p> <p>3. الممارسات التنظيمية والرقابية (1)</p>	أسواق رأس المال الإسلامية
<p>1. برامج بناء القدرات العامة فيما يتعلق بإدارة الأصول الإسلامية (2) 2. مكافئات الخدمات المصرفية والمالية الإسلامية للنظام التقليدي (2)</p>	إدارة الأصول الإسلامية
<p>1. برامج بناء القدرات العامة فيما يتعلق بتكافل (4)</p> <p>2. المحاسبة وممارسات إدارة البيانات المتعلقة بالتأمين الإسلامي (2)</p> <p>3. الممارسات التنظيمية والرقابية (1)</p>	تكافل (التأمين الإسلامي)
<p>1. برامج بناء القدرات العامة فيما يتعلق بمؤسسات التمويل الإسلامي غير المصرفية (3)</p> <p>2. مكافئات الخدمات المصرفية والتمويل الإسلاميين للنظام التقليدي (2)</p>	مؤسسات التمويل الإسلامي غير المصرفية

## 5. الأنشطة الجارية

وفقاً لتوصيات واستنتاجات الاجتماع التشاوري، طلبت الأمانة من نقاط الاتصال الوطنية والدولية تعزيز الاتصالات والتعاون من أجل تطوير قاعدة البيانات في المراحل الأخرى.

وكمحاولة أولية لإنشاء قاعدة البيانات، أُدمجت المؤشرات التي تتعلق أساساً بحجم وهيكل قطاع التمويل الإسلامي والتي تشمل عدد المصارف الإسلامية، وعدد النوافذ المصرفية الإسلامية، وعدد الفروع، وعدد الموظفين، وعدد أجهزة الصراف الآلي في قاعدة بيانات أويستات تحت فئة "الخدمات المصرفية والمالية الإسلامية" التي تم إنشاؤها حديثاً والمتاحة لما مجموعه 16 بلداً من مصادر محلية ودولية مختلفة مثل مجلس الخدمات المالية الإسلامية ومنشورات البنوك المركزية والسلطات النقدية الرئيسية في دول منظمة التعاون الإسلامي.

بالإضافة إلى ذلك، يتم جمع المزيد من المؤشرات حول إجمالي الاحتياطيات وإجمالي التمويل/الالتزامات ليتم تنزيلها إلى قاعدة بيانات أويستات.

كما يتم جمع وتحليل مؤشرات النظام المالي الإسلامي مثل كفاية رأس المال وجودة الأصول والأرباح وغير ذلك لإدراجها في قاعدة البيانات.

## 6. سبل المضي قدماً

تبدل أمانة اللجنة الإحصائية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي قصارى جهدها لزيادة توافر المزيد من المؤشرات المتعلقة بقطاع الخدمات المصرفية والمالية الإسلامية من خلال إجراء تحليل شامل للبيانات التي تم الإفصاح عنها على المستويين الوطني والدولي للمعايرة.

واستناداً إلى ردود الفعل المتعلقة باحتياجات وقدرات المؤسسات في الاستجابات المقدمة للمسح، سيتم التخطيط لأنشطة تنمية القدرات الإحصائية الضرورية لتعزيز القدرة المؤسسية وقدرة الموارد البشرية من خلال إجراء دورات قصيرة الأمد وزيارات دراسية وبعثات فنية وإحداث منصات لتبادل أفضل الممارسات/المعارف في مجالات المعرفة الإحصائية وبيانات التمويل الإسلامي.

ومن خلال التعاون مع مختلف أصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني والدولي، مثل الانضمام إلى فرقة العمل المعنية بالتمويل الإسلامي التابعة للفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية (ISWGNA) الذي أنشأته الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة بمشاركة أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين والدوليين ذوي الصلة، تقوم الأمانة بمتابعة التطورات في مجال إحصاءات التمويل الإسلامي عن كثب وتعزيز التأزر لتحسين جودة بيانات هذا الأخير والبنية التحتية السليمة لإنتاج البيانات ونشرها على نحو أفضل.

## الملحق 1: قائمة المشاركين في الاجتماع التشاوري

المؤسسة	المنصب	الاسم والنسب	البلد أو المؤسسة
مكتب بنغلادش للإحصاء	مدير (التمويل، والإدارة ونظام المعلومات الإدارية ("FA & MIS")	السيد محمد عبد القادر مياح / Mr. Mohammad Abdul Kadir MIAH	بنغلادش
بنك إندونيسيا	مديرة مساعدة بقسم الشؤون المالية والاقتصادية من منظور الشريعة	السيدة جاردين أرينا هوسمان / Ms. Jardine Ariena HUSMAN	إندونيسيا
البنك المركزي لجمهورية إيران الإسلامية	مسؤول كبير في إدارة تقييم سلامة الخدمات المصرفية	السيد أيدين علي زاده بارفين / Aidin Alizade PARVIN	إيران
هيئة الأوراق المالية والبورصة	مدير مجموعة الأسواق والصكوك المالية/ مركز البحوث والتنمية والدراسات الإسلامية	السيد ميسم الحامدي / Meysam HAMEDI	إيران
هيئة الأوراق المالية والبورصة	رئيس مجموعة المخاطر والتحليل الاقتصادي	السيد زينار الأحمدي / Mr. Zainar AHMADI	إيران
البنك المركزي للأردن	معاين مصرفي، إدارة الإشراف المصرفي	السيد حسام توفيق علي العويسي / Mr. Hussam Tawfiq Ali AL OWAISY	الأردن
سلطة أسواق رأس المال	مدير إدارة الأبحاث وتنمية أسواق رأس المال	الدكتور محمود بوشهري / Mahmoud BUSHEHRI	الكويت
المكتب المركزي للإحصاء	كبيرة محلي الإحصاءات	السيدة مريم حسن أحمد / Mariam Hasan AHMAD	الكويت
بنك الدولة لباكستان	مدير إدارة الخدمات المصرفية الإسلامية	السيد غلام محمد عباسي / Ghulam Muhammad ABBASI	باكستان

وزارة التخطيط التنموي والإحصاء	رئيسة قسم الإحصاءات الاقتصادية القطاعية، إدارة الإحصاءات الاقتصادية والحسابات القومية	السيدة فاطمة خلف علي البوعينيان / Ms. Fatma Khalaf Ali ALBOAINIAN	قطر
الوكالة النقدية السعودية	مدير مركز المعلومات والإحصاءات	السيد أحمد الجبرين / Mr. Ahmad ALJEBREEN	المملكة العربية السعودية
وكالة التنظيم والإشراف المصرفي	رئيس إدارة التنفيذ	السيد عبد الرحمان تشيتين / Mr. Abdurrahman ÇETİN	تركيا
وكالة التنظيم والإشراف المصرفي	كبير المختصين بالخدمات المصرفية	السيد إلكار كوتش / Mr. İlker KOÇ	تركيا
البنك المركزي للجمهورية التركية	أخصائي مساعد	السيد أرهان أكايا / Mr. Erhan AKKAYA	تركيا
رابطة البنوك المشاركة في تركيا	نائب المدير	السيد أيدين يبانلي / Mr. Aydın YABANLI	تركيا
جامعة ابن خلدون	أستاذ مساعد	السيد نهاد غوموش / Mr. Nihat GÜMÜŞ	تركيا
المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة	كبار المديرين بدائرة الإشراف المصرفي	السيد خالد عمر الخرجي / Mr. Khalid Omar AL KHARJI	الإمارات العربية المتحدة
المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة	مسؤول كبير، إنتاج الإحصاءات	السيد سجيل مداثيبارامبيل أنطوني / Mr. Sujil Madathiparambil ANTONY	الإمارات العربية المتحدة
المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية	باحث اقتصادي، شؤون الأبحاث والتنظيم	السيد الصديقي أحمد سيد / Mr. Siddiq Ahmed SYED	المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية
مجلس الخدمات المالية الإسلامية	عضو في الأمانة، الإدارة الفنية والأبحاث	السيد محمد سليم المامون / Mr. Mohammad Salim Al MAMUN	مجلس الخدمات المالية الإسلامية

السوق المالية الإسلامية الدولية	مسؤول (الأبحاث وقاعدة البيانات)	السيد بابار خان / Mr. Babar KHAN	السوق المالية الإسلامية الدولية
المعهد الإسلامي للبحث والتدريب	مدير بالنيابة في قسم المعلومات والبرامج الإلكترونية	السيد حبيب إدريس بينديغا / Mr. Habib Idris PINDIGA	المعهد الإسلامي للبحث والتدريب
شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة	إحصائي	السيد سون سانغ بينسون سيم / Mr. Soon Seng Benson SIM	الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة
مركز البنك الدولي العالمي للتنمية المالية الإسلامية	أخصائي في القطاع المالي	السيد فاتح كزان / Mr. Fatih KAZAN	البنك الدولي
سيسرك	المدير العام	سعادة السفير موسى كولاكليكايا / H.E. Amb.Musa KULAKLIKAYA	سيسرك
سيسرك	مديرة دائرة الإحصاء والمعلومات	السيدة زهرة زمرد سلجق / Ms. Zehra Zümrüt SELÇUK	سيسرك
سيسرك	باحث خبير	عطية كرمان / Dr. Atilla KARAMAN	سيسرك
سيسرك	باحث	السيد طاهر محمود / Mr. Syed Tahir Mahmud	سيسرك
سيسرك	خبير	السيد عبد الحميد أوزترك / Mr. Abdulhamit ÖZTÜRK	سيسرك

## الملحق II: ملخص الردود على المسح، المستجيبون حسب نوع المؤسسة

البلدان (مختصر اسم المؤسسة)		مجموع # المؤسسات	الوضع
أخرى (11)	البنوك المركزية والسلطات النقدية (18)	42	تمت الإجابة
بنغلاديش (SECBD)، إيران (SEO)، ماليزيا (SC)، باكستان (SEC)، فلسطين (CMA)	بروناي (AMBD)، إيران (CBI)، الأردن (CB)، الكويت (CBK)، ماليزيا (BNM)، باكستان (SBP)، العربية السعودية (SAMA)	18	مكتمل لحد كبير
بنغلاديش (BBS)، العراق (CSO)، الأردن (DOS)، الكويت (CSB)، المغرب (HCP)، نيجيريا (NBS)، فلسطين (PCBS)	البحرين (CBB)، بنغلاديش (BB)، غينيا (CBRG)، إندونيسيا (BI)، قرغيزستان (NBKR)، لبنان (BDL)، جزر المالديف (MMA)، موريتانيا (BCM)، قطر (QCB)، سورينام (CBvS)، العربية المتحدة (CBUAE)	24	غير مكتمل
كوت ديفوار (وزارة الاقتصاد والمالية)، الأردن (وزارة الصناعة والتجارة وإدارة التموين / التأمين)، عُمان (CMA)، السنغال (وزارة الاقتصاد والمالية والتخطيط)، تركيا (BRSA)		27	لا إجابة
أفغانستان وألبانيا والجزائر وأذربيجان وبنين وبوركينا فاسو والكاميرون وجزر القمر وجيبوتي وغامبيا وغينيا بيساو وغيانا وكازاخستان وليبيا ومالي وموزمبيق والنيجر وسيراليون والصومال والسودان وطاجيكستان وتوغو وتونس وتركمانستان وأوغندا وأوزبكستان واليمن			